Iranian position on establishment of the Gulf Cooperation Council (GCC) 1981

Asst. Lecturer Wijdan Karoon Freeh Al-Tamimi
The University of Basrah
Basrah and Arabian Gulf Studies Center
E-mail: wijdan.karoon@uobasrah.edu.iq

Abstract:

This study shed light on the factors behind the establishment of the Gulf Cooperation Council (GCC) and its exceptional circumstances that required the Gulf governments to take urgent and deliberate steps to establish a Gulf Union, despite the fact that those governments kept their peoples away from political neutrality in an ideologically and militarily raging region. The study examined the most important determinants of the Iranian position regarding the establishment of the Gulf Cooperation Council in 1981, which aims to prevent any change in the political geography in the region. It also showed Iran's view of its loss of its regional role as a result of the establishment of the Gulf Cooperation Council after the Islamic Revolution in Iran in 1979 and the Iraq-Iran war in 1980, as well as showing of the Iranian political perspective and its justifications towards the establishment of the Gulf Cooperation Council.

Keywords: Islamic Republic of Iran, Gulf Cooperation Council Countries, Islamic Revolution, Export of the Revolution.

الموقف الإيراني من تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١

م.م وجدان كارون فريح التميمي
جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي
E-mail: wijdan.karoon@uobasrah.edu.iq

المستخلص:

سلطت الدراسة الضوء على عوامل انشاء مجلس التعاون الخليجي وظروفه الاستثنائية التي استوجبت من الحكومات الخليجية اتخاذ خطوات عاجلة ومدروسة لانشاء اتحاد خليجي، على الرغم من ان تلك الحكومات أبعدت شعوبها عن الحياد السياسي في منطقة مستعرة فكرياً وعسكرياً. ووقفت الدراسة على اهم محددات الموقف الإيراني من قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١ الرامي الى منع أي تغيير في الجغرافيا السياسية في المنطقة، كما بينت نظرة إيران حول خسارتها لدورها الإقليمي نتيجة تأسيس المجلس بعد الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩، والحرب العراقية–الإيرانية عام ١٩٨٠، فضلاً عن بيان المنظور السياسي الإيراني ومبرراته تجاه انشاء مجلس التعاون الخليجي.

الكلمات المفتاحية: الجمهورية الإيرانية الاسلامية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الثورة الإسلامية، تصدير الثورة.

المقدمة:

تعرضت منطقة الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني منها عام ١٩٧١ الى فراغ استراتيجي نجم عنه ظهور ثلاث قوى إقليمية تنافست لسد الفراغ وهي إيران والعراق والمملكة العربية السعودية، فضلاً عن وجود القوتين الكبريين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، فاتخذت دول الخليج العربية على عاتقها مهمة إبعاد تلك القوى عنها من خلال: أولاً إنشاء اتحاد امارات الساحل الجنوبي للخليج، والشروع بفكرة تكتل خليجي ثانياً.

ارتبطت إيران مع دول الخليج العربية بعلاقات سياسية واجتماعية واقتصادية نتيجة عوامل مشتركة عدة أهمها المشاركة في مياه الخليج والنفط. وكانت هذه العلاقات تتباعد تارة وتتقارب تارة أخرى ولكنه تقارب يشوبه الحذر ولاسيما من دول الخليج العربية بعد الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، وما آلت اليه من احداث غيرت مجرى التاريخ السياسي لمنطقة الخليج. وفي محاولة خليجية للظهور بمظهر القوة نشأ مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي اثار العديد من ردود الأفعال العربية والإقليمية والدولية كان أهمها الموقف الإيراني.

أهمية البحث: تنطلق الأهمية البحثية للموضوع من أهمية الدور الذي قام به مجلس التعاون الخليجي في ثمانينيات القرن العشرين إزاء الاحداث الإقليمية وتطورها. كما تعود أهمية البحث لنظرة إيران بعد الثورة الإسلامية الى أي تكتل في المنطقة او أي مشروع وحدوي.

هدف البحث: يهدف البحث الى معرفة طبيعة الموقف الإيراني لمجلس التعاون الخليجي، وتأثير ذلك في مكانة الجمهورية الإيرانية الإسلامية في المنطقة.

مشكلة البحث: يواجه البحث تساؤلات عدة هي: ما الموقف الإيراني من إنشاء مجلس التعاون الخليجي؟ وما الأسس التي استند اليها الجانب الإيراني في موقفه؟ وما طبيعة العلاقة التي تشكلت بين الجمهورية الإسلامية وبين دول مجلس التعاون الخليجية بناء على الموقف الإيراني؟.

نطاق البحث: اتخذت الدراسة من انطلاقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١ وعوامل نشأته ومراحل قيامه نطاقاً زمنياً، والنطاق المكاني للدراسة هو منطقة الخليج العربي والجمهورية الإيرانية الإسلامية.

هيكلية البحث: تقوم هيكلة البحث على مقدمة وثلاثة محاور أساسية وخاتمة واستنتاجات وقائمة المصادر، جاء في المحور الأول عوامل نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واستعرض المحور الثاني مراحل تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبين المحور الثالث الموقف الإيراني من انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أولاً: عوامل نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أنشئ مجلس التعاون لدول الخليج العربية نتيجة لتظافر عوامل عدة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، ولمعرفة الموقف الإيراني من تأسيس المجلس كان لابد بداية معرفة الظروف التي نشأ فيها مجلس التعاون الخليجي، واهم العوامل التي اسرعت في تأسيسه، اذ لم ينشأ من فراغ او بدون مبررات، واهم عوامل نشأته هي:

١ – العوامل الداخلية:

١– تميزت دول الخليج العربية بعمق الروابط المشتركة والمتشابهة فيما بينها، اذ انها تتميز بوحدة الدين، ووحدة اللغة، وهناك قيم وعادات وتقاليد مشتركة، وتركيبة اجتماعية متجانسة، فضلاً عن التاريخ والتراث الحضاري المشترك، والأصول المشتركة للشعوب. واعتمدت أنظمة حكم سياسية متشابهة الى حد كبير. وكما ان للمنطقة مصالح مشتركة، فانها كذلك تتعرض لأخطار وتحديات واطماع خارجية واحدة[١]، وتعاني من مشاكل مشتركة مثل مشاكل التنمية والهجرة الأجنبية والعمالة الوافدة[٢].

٢–تميزت دول الخليج العربية بتماثل الوضع الاقتصادي قبل ظهور النفط فيها[٣]، اذ كانت هناك علاقات تجارية فيما بينهم ولاسيما في مواسم الغوص لصيد السمك والسعي وراء اللؤلؤ[٤]. وبعد ظهور النفط حصلت تطورات اقتصادية مهمة الى حد انها اصبحت عضو مهم في منظمة الأوبك العالمية (OPEC)[٥]، فاصبح النفط العامل الرئيس في اقتصاد دول الخليج العربية والمكون الأكبر في دخلها القومي، وشهدت المنطقة حركة تجارية كبيرة اعتماداً على العوائد النفطية بها، وباكتمال الوحدة الاقتصادية تعززت الوحدة السياسية لدول الخليج العربية[٦]. وتعد حقبة السبعينيات من القرن العشرين مرحلة ازدهار لدول الخليج العربية، اذ شهدت اسرع تحولات اقتصادية يشهدها العالم في تاريخه نتيجة القفزة النفطية الهائلة خلال تلك المدة، الامر الذي أدى الى إضفاء قوة سياسية واقتصادية مؤثرة لدول الخليج العربية، ومن ثم ازدادت اهمية المنطقة سياسياً واقتصادياً ودولياً [٧].

٢- العوامل الخارجية:

أ- الدوافع الاقليمية:

شكل سقوط الشاه[٨] وقيام الثورة الإسلامية في إيران في الحادي عشر من شباط ١٩٧٩ قلقاً للدول المحيطة بها خوفاً من مبدأ تصدير الثورة[٩]، وتجدد الادعاءات الإيرانية المطالبة بالبحرين[١٠]، ورفض إيران إعادة الجزر الثلاث (طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى)[١١]، كما ان الثورة الإيرانية شككت في الشريعة الاسلامية التي يستند اليها الحكم السعودي، وطعنته في جدارته في الاشراف على الاماكن المقدسة في مكة والمدينة المنورة، الامر الذي ادى الى ان ترمي المملكة العربية السعودية بكل ثقلها خلف العراق في حربه مع إيران عام ١٩٨٠ ودعمه سياسياً وعسكرياً ومالياً، للحد من مخاطر الثورة الإسلامية[١٢]، ولاسيما ان هناك تواجداً شيعياً يشكل نسباً مرتفعة في دول الخليج العربي كلها، وان اية محاولة للضغط يقوم بها الشيعة في الخليج على حكوماتهم لصالح إيران، سيكون منطلقاً للتدخل الإيراني في شؤون تلك الدول ومحاولة لقلب أنظمة الحكم القائمة فيها[١٣].

وأدت معاهدة السلام المصرية "الاسرائيلية" عام ١٩٧٩ بين مصر و"إسرائيل" الى انفراط التضامن العربي وانقسام في الجبهة العربية إزاء خطوات التسوية العربية-الإسرائيلية، وتعريض الأمن القومي العربي للخطر، مما أدى الى اتخاذ قرار عربي بمقاطعة مصر[١٤]. فأثار هذا الانقسام شعوراً بالفراغ الأمني الخليجي[١٥].

كما عدت الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) احد اهم العوامل القوية التي عجلت بإنشاء مجلس التعاون الخليجي، اذ ترتب عليها انعكاسات امنية خطيرة في المنطقة، وبرزت خلال الحرب احتمالات خطيرة، منها: في حال خروج احد الطرفيين من هذه الحرب منتصراً سيؤدي الى محاولة هيمنته على المنطقة، والاحتمال الاخر ان اتساع نطاق الحرب وعدم القدرة على احتوائها يجعل دول الخليج العربي عرضة للدخول في الحرب او ساحة للمعارك، وربما سيؤدي استمرارها لمدة طويلة من دون التوصل الى أي حل سلمي لانهائها الى انهاك العراق وإيران مما يؤدي الى زيادة احتمال نفاذ الاتحاد السوفياتي الى المنطقة. فاصبح السعي الخليجي نحو التعاون ضرورياً ان لم يكن الزامياً، لمواجهة مثل هذه الاحتمالات المترتبة على الحرب العراقية-الإيرانية[١٦]. فضلاً عن عجز جامعة الدول العربية عن القيام بأي عمل تدافع به عن المصالح العربية[١٧].

ب- الدوافع الدولية:

أصبحت منطقة الخليج بعد الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١ وصاعداً منطقة حيوية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ولاسيما بعد الثورة الإسلامية الإيرانية وما رافقها من تغيير في سياسة إيران الخارجية

تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، ومما اسهم في تعقيد العلاقات الإيرانية–الأمريكية موقف الثورة الإسلامية تجاه "إسرائيل" المتمثل بعدم الاعتراف بشرعيتها وغلق السفارة "الإسرائيلية" في طهران في الثامن عشر من شباط عام ١٩٧٩. ونتيجة للتحول في السياسة الإيرانية وسقوط "مبدأ نيكسون"[١٨] اعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في كانون الثاني ١٩٨٠ عن مبدأ جديد في سياستها تجاه منطقة الخليج العربي وهو "مبدأ كارتر" الذي يستند الى التدخل العسكري المباشر في المنطقة في حال تعرض المصالح الأمريكية فيها الى الخطر نتيجة تدخل اية قوة خارجية للسيطرة على المنطقة. ووضعت الحكومات الأمريكية المتعاقبة تأمين منطقة الخليج على رأس أولوياتها في المنطقة العربية. فكان هذا دافعاً لاتفاق دول الخليج العربية فيما بينهم لقيام مجلس يرعى مصالحهم ويحافظ على كيانهم[١٩].

ويتضح أن دول الخليج المستقلة عن الوصاية البريطانية أصبحت تخشى من انعكاسات فراغ الانسحاب البريطاني لأنها دول صغيرة المساحة، وضعيفة بشرياً، وذات قيمة عسكرية ضئيلة.

كان للاحتلال السوفياتي لأفغانستان في كانون الأول عام ١٩٧٩ تأثيرٌ غاية في الاهمية في سياسة دول مجلس التعاون الخليجي وسعيهم للحفاظ على امنهم الداخلي والتفكير بالوحدة بهدف بناء قوة لمواجهة أي اعتداء خارجي يهدد الامة الاسلامية كلها. فالغزو السوفياتي لأفغانستان عد تهديداً لأمن واستقرار المنطقة العربية برمتها، اذ ان السوفيات كانوا يحاولون الوصول الى المياه الدافئة التي تشكل إحدى اهم أولويات الاستراتيجية السوفياتية، والتي تعني محاولة سيطرة الاتحاد السوفياتي على المواقع الاستراتيجية في المنطقة[٢٠].

كانت منافسة الاتحاد السوفياتي القوية آنذاك للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة احد اهم الدوافع الدولية، اذ رفض السوفيات الخطوات الأمريكية لفرض سيطرتها على الخليج العربي، وتوضح موقفه الرافض بإعلان مبادرة بريجنيف[٢١] في الثاني والعشرين من شباط ١٩٨١، التي أكدت هذه المبادرة الرغبة السوفياتية في القيام بدور مهم بالنسبة لمجريات الاحداث في الخليج، كونه الأقرب من الناحية الجغرافية للخليج العربي، فله الاولوية بالتواجد في الخليج من الولايات المتحدة الأمريكية. وبطبيعة الحال أدت هذه الأوضاع الى إذكاء الشعور بالخطر والمخاوف من قبل دول الخليج العربية[٢٢]. لاسيما رغبة السوفييت الدائمية في الحصول على منفذ بحري في الجنوب أي الخليج العربي يسمح لهم بالاستيراد والتصدير بحرية اكبر وبكلفة اقل، ومحاولاتهم في إقامة محطات للفحم الحجري وانشاء خط سكة حديد يمتد حتى الخليج العربي[٢٣].

ثانياً: مراحل تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تعود جذور الحراك من اجل تأسيس مجلس التعاون الخليجي الى دولة الكويت التي كرست جهودها منذ نهاية السبعينيات من القرن العشرين لفكرة التعاون بين دول الخليج العربية، فقام الشيخ جابر الأحمد الصباح[٢٤] ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي في السادس عشر من آيار ١٩٧٥ بزيارة الى ابو ظبي والاجتماع مع رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان[٢٥] للدعوة الى إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية كافة، وايجاد نوع من الوحدة والاتحاد القائمين على اسس سليمة ومتينة لمصلحة شعوب هذه المنطقة، وجرت مباحثات مطولة صدر على اثرها بيان مشترك دعو فيه الى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزراء خارجية البلدين وتجتمع مرتين كل عام[٢٦]. وفي تشرين الثاني ١٩٧٧ دعا وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز[٢٧] في جولة زار فيها دول الكويت وقطر والبحرين وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة الى التعاون في مجال تبادل المعلومات الأمنية، وتوصل الى اتفاق في هذا المجال بين تلك الدول[٢٨].

وخلال المدة من الثامن عشر الى الحادي والعشرين من كانون الأول ١٩٧٨ زار ولي عهد الكويت الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح[٢٩] المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، ودعت البيانات المشتركة التي صدرت عن محادثاته مع قادة هذه الدول الى ضرورة بذل الجهود من اجل وحدة الموقف العربي وتحقيق اماني الشعوب العربية[٣٠]. واعقب تلك الزيارات صدور العديد من البيانات التي اكدت حرص دول الخليج العربية في الابقاء على المنطقة بعيدة عن الصراعات الدولية الى جانب تنسيق العمل المشترك فيما بينها في المجالات جميعها[٣١]. وفي قمة بغداد عام ١٩٧٨ اتفق قادة الدول الخليجية على ضرورة اجراء لقاءات للتنسيق والمتابعة في المجالات المختلفة وصولاً الى تكوين تكتل جماعي إقليمي. وفي اثناء الزيارات التي قام بها الشيخ جابر الأحمد الصباح الى دول الخليج العربية في كانون الأول ١٩٧٨ دعا الى المشروع الكويتي بإقامة استراتيجية خليجية للتعاون في المجالات جميعها، وأيدت تلك الدول المشروع الذي يعد بادرة لقيام مجلس التعاون الخليجي[٣٢].

يتضح مما تقدم ان العامل المهم لتشكيل تكتل خليجي في بداية السبعينيات هو الانسحاب البريطاني من المنطقة ومحاولة ملء الفراغ الذي تركه الانسحاب، وتنافس إيران والعراق والمملكة العربية السعودية على سيادة المنطقة، لا سيما ان شاه إيران في تلك الفترة كان ذراع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة والمعروف بـ (شرطي الخليج).

بادرت الكويت باعداد مشروع للتعاون الخليجي بعد ان تيقنت ان دعوتها لقيت تجاوباً تم عرضه على شيوخ دول الخليج العربية على هامش اجتماع مؤتمر القمة الاسلامي الذي عقد في الطائف بعد قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتحديداً خلال المدة بين الرابع عشر–السادس عشر من تشرين الأول ١٩٧٩، وفيه تمت مناقشة مسائل الاستقرار السياسي والدفاع المشترك نتيجة لما تتعرض له دول الخليج العربية من تهديد لأمنها واستقرارها السياسي(٣٣).

واستمرت الكويت بطرح الفكرة في المحافل الخليجية والعربية جميعها، اذ استغل امير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح فرصة انعقاد مؤتمر القمة العربي في العاصمة الأردنية عمان في تشرين الثاني ١٩٨٠، واطلع قادة دول الخليج العربية على بعض التصورات الكويتية حول قيام وحدة خليجية، وهنا تم النقاش لأول مرة بشكل رسمي حول هذه المبادرة الكويتية(٣٤). واستكمالاً لنتائج مؤتمر وزراء الداخلية العرب الذي انعقد في الطائف في شهر آب ١٩٨٠، بادر وزير الداخلية السعودي نايف بن عبد العزيز في تشرين الثاني من العام ذاته بزيارات شملت كلاً من الكويت وقطر والبحرين والإمارات لمناقشة موضوع امن الخليج العربي، واتفقوا على ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية العربية(٣٥).

وبعد تداعيات الاحداث في المنطقة –الحرب العراقية–الإيرانية–، دعا وزراء خارجية دول الخليج العربية للاجتماع في الرياض في شباط ١٩٨١ للنظر في مشروعات التعاون التي تقدمت بها كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والكويت، وركز المشروع السعودي على التعاون الأمني عن طريق اتفاقيات ثنائية، بينما ركز المشروع العماني على حماية مضيق هرمز، الا ان الاختيار وقع على المشروع الكويتي الذي تجنب الخوض في الجوانب الأمنية واقامة دائرة اوسع للتعاون في المجالات كافة، وعدم اضفاء طابع امني او عسكري على ذلك التعاون خشية ان يفسر على انه محاولة لإقامة حلف اقليمي. ثم اتفق وزراء خارجية دول الخليج العربية على استخدام صيغة "التعاون" لانها من الصيغ المعتدلة البعيدة عن صيغة الوحدة او التحالف او الاتحاد(٣٦). وفي الرابع من شباط ١٩٨١ اجتمع وزراء خارجية الدول الخليجية في الرياض وتم الإعلان عن اتفاق وزراء الخارجية على انشاء مجلس للتعاون بين دول الخليج العربية وتكوين امانة عامة لهذا الهدف(٣٧)، وفي مسقط انعقد مؤتمر وزراء خارجية دول الخليج العربية في التاسع من اذار ١٩٨١ وتم وضع الأنظمة الخاصة بالمجلس ووقع بالأحرف الأولى على النظام الاساس له، فضلاً عن انظمته الداخلية(٣٨). وعند انعقاد المجلس الاعلى للرؤساء في ابو ظبي في الخامس والعشرين من أيار ١٩٨١ تم التصديق النهائي على انشاء المجلس، وشكل هذا التاريخ بداية ميلاد مجلس التعاون الخليجي من الناحية الرسمية والقانونية، وتكون المجلس من الدول الخليجية العربية الست (المملكة

العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، وقطر، ومملكة البحرين)، واختير عبد الله يعقوب بشارة[٣٩] أول امين عام لمجلس التعاون الخليجي من دولة الكويت[٤٠].

حدد النظام الاساس لمجلس التعاون الخليجي اهداف المجلس[٤١] ومبررات قيامه، وحددت اهداف المجلس الاقتصادية والاجتماعية بشكل واضح على العكس من الاهداف السياسية والعسكرية والأمن الخارجي او تأسيس مؤسسة عسكرية وتأهيلها لدرء الخطر الخارجي فانها ذكرت بشكل عام[٤٢].

ثالثاً: الموقف الإيراني من إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية

لم يكن شاه إيران بعيداً عن تلك التحركات الخليجية الهادفة لانشاء تكتل خليجي موحد، كما انه لم يقف متفرجاً امام الانسحاب البريطاني وطموحات دول المنطقة، فكانت له مشاريع تنظيمية إقليمية للدفاع الجماعي عن الأمن في الخليج العربي.

أعلنت إيران مبكراً عن نيتها إزاء مسألة قرار الانسحاب البريطاني من الخليج حين اعلن الشاه "**ان إيران هي القوة الجديدة التي ستحل محل بريطانيا**"[٤٣]. وقد حظيت وجهة النظر الإيرانية التي تقوم على اساس اسناد مهمة الحفاظ على امن الخليج العربي لإيران بتأييد أمريكي وبريطاني[٤٤].

سعت إيران لإقامة حلف سياسي عسكري على طراز منظمة المعاهدة المركزية (*CENTO*)[٤٥]، كطريق وحيد لملء الفراغ السياسي الناجم عن قرار الانسحاب البريطاني والدفاع عن الأمن في الخليج، انطلاقاً من الإمكانيات البشرية والعسكرية، والمكاسب التي حققتها في الخليج منذ بداية الستينيات من القرن العشرين، الامر الذي جعلها مهيأة للقيام بالدور الأمني البريطاني. اذ طرحت مشروعها الأمني لاول مرة على العراق الذي ايد هذا المشروع على ان تشارك فيه المملكة العربية السعودية والكويت، وارادت إيران بذلك احتواء خطر التهديد العراقي ولاسيما ان للعراق علاقات جيدة مع السوفييت والرئيس المصري الاسبق جمال عبد الناصر (١٩٥٦-١٩٧٠) الذي ساند الحركات القومية في عربستان المناهضة لحكم الشاه، الا ان قيام ثورة ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨ في العراق، ورفض الكويت والمملكة العربية السعودية لصيغة المشروع حال دون تنفيذه. وطرحت إيران بعد ذلك فكرة قيام حلف جماعي للدفاع عن الأمن في الخليج يضم دول منطقة الخليج جميعها بما في ذلك العراق الذي توترت علاقاته معها بسبب انتهاكها لسيادته على شط العرب، لكن وللمرة الثانية رفضت دول الخليج العربية المشروع الإيراني، وعبر الشاه عن خيبة امله قائلاً: "**الان فقط يمكن للحكومات العربية ان تأخذ زمام المبادرة**"، وإزاء هذا الرفض الخليجي[٤٦] احتلت إيران في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧١ الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، وجاء هذا

الاجراء العسكري بالتزامن مع بناء القوة العسكرية الإيرانية بهدف خلق انطباع بان إيران هي القوة الوحيدة القادرة على ضمان امن الخليج العربي[٤٧].

وقبل الاحداث الاخيرة في الخليج العربي دعا رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر (١٩٦٨-١٩٧٩)[٤٨] في تموز ١٩٧٠ إلى ضرورة انشاء حلف دفاعي تشترك فيه الدول العربية في الخليج بهدف مواجهة التحديات الاستعمارية المرتقبة بعد الانسحاب البريطاني، ولم يلقَ المشروع العراقي تأييد كلٍ من المملكة العربية السعودية والكويت اللتين كانتا تشككان في النوايا العراقية، كما عارضته إيران بقوة، اذ كان يعني استبعادها من تنسيق مشترك لسياسة الخليج[٤٩].

حاول الشاه الحصول على موافقة دول الخليج العربية من خلال اقتراحه في مناسبات مختلفة إقامة حلف امني خليجي بزعامة إيران بوصفها دولة ذات إمكانيات عسكرية اكبر[٥٠]، ففي عام ١٩٧٣ دعت إيران الى إقامة حلف دفاعي في منطقة الخليج العربي تشترك فيه دولها جميعاً، لكن المملكة العربية السعودية رأت الابتعاد عن الدخول في احلاف اياً كانت، وفضلت سياسة تعتمد على التفاهم مع الأنظمة المحيطة لتحقيق الاستقرار في المنطقة[٥١]. كما كان للعراق الدور المهم في معارضة المشاريع الإيرانية، اذ كان العراق يعارض بشدة أي نوع من أنواع السيادة الإيرانية على الخليج العربي[٥٢].

وفي أيار ١٩٧٦ اتفقت إيران والمملكة العربية السعودية على إقامة مؤتمر يهدف الى دراسة إمكانية إقامة تنسيق يدعمه ميثاق امني توقع عليه الدول الخليجية[٥٣]، الا ان مؤتمر القمة الخليجي المقترح لم ينعقد؛ وعقد بدلاً عنه في تشرين الثاني ١٩٧٦ مؤتمر لوزراء خارجية دول الخليج العربي في مسقط[٥٤]. واستمرت إيران خلال المؤتمر في طلبها بعقد حلف عسكري لتحقيق الأمن في الخليج بين دوله الثمان، ورأى العراق عدم ضرورة عقد ميثاق جماعي، وقدمت سلطنة عُمان مقترحات عدة أهمها التعاون بين دول المنطقة في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية مع حرية الملاحة في الخليج، وبقيت المملكة العربية السعودية على موقفها الداعي الى رفض الدخول في احلاف امنية للدفاع عن الخليج، والتوجه الى تحسين العلاقات السياسية والتضامن والتعاون بين دول الخليج بديلاً للحلف[٥٥]. ونظراً لاختلاف وجهات النظر بين الدول حول موضوع امن الخليج العربي، ولعدم تحقيق المؤتمر أي نتيجة مهمة تذكر، فأن مؤتمر مسقط قد فشل[٥٦]

ورغم اقناع الولايات المتحدة الأمريكية الشاه اثناء زيارته لها في تشرين الثاني ١٩٧٧ بتغيير نظرته إزاء الدول الخليجية لمنع أي توتر معها، فانه أكد خلال تصريحاته اهتمامه بهذه المسألة، وانه يأمل بعقد معاهدة امن إقليمية تحت أي مسمى، وانه لا يريد القيام بدور الأخ الأكبر او أي شيء من هذا القبيل. ومع استمرار رفض المملكة العربية السعودية لأي شكل من اشكال التحالف التي تدعو لها إيران؛ اعلن

رئيس الوزراء الإيراني عباس هويدا في الخامس والعشرين من حزيران عام ١٩٧٨ توقف الاتصالات العربية بشأن إقامة حلف دفاعي لضمان امن منطقة الخليج(٥٧).

ويتضح ان تنازل إيران عن رغبتها في إقامة حلف لأمن الخليج لم يكن بسبب الرفض الخليجي فحسب، بل كان نتيجة تعرض البلاد للاضطرابات الداخلية وانشغال الشاه وحكومته بمعالجة الوضع الداخلي.

وعند التمعن في الاحداث التاريخية يتضح ان فكرة تأسيس مجلس التعاون الخليجي كانت إيرانية وعراقية سبقت البدايات الخليجية الأولى لفكرة انبثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما ان شاه إيران حاول تطويق مشروع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وان احد اسباب نجاح تأسيس المجلس كان سقوط شاه إيران.

تفاجأ قادة الثورة الإسلامية الإيرانية بالسرعة التي استقر عليها قادة دول الخليج العربية الست في انشاء مجلس التعاون الخليجي بوصفه محاولة لاتقاء لهيب الثورة الإسلامية الإيرانية والتي كانت في اوج قوتها، ولاسيما ان احد اهداف الثورة الإسلامية الإيرانية المعلنة تخليص دول الخليج العربية من أنظمة حكمها، وبطبيعة الحال فان فرض السيطرة والهيمنة على دول فرادى بالنسبة لإيران اسهل من السيطرة عليها مجتمعة تحت مظلة تعاونية او اتحادية واحدة(٥٨).

واذا كانت الثورة الإسلامية في إيران احد العوامل المساعدة في قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية فان ردود فعلها عليه كانت "عنيفة"، وكان الموقف الإيراني نحو مجلس التعاون الخليجي شديد الحساسية(٥٩).

كشف القائم بالأعمال الإيراني لدى المملكة العربية السعودية المهندس نهاونديان في حديث صحفي عن سؤال حول الموقف الرسمي لإيران من قيام مجلس التعاون بين الدول العربية الخليجية، عن وجود مباحثات إيرانية عربية خليجية بهذا الشأن، فقال: "**انني الان في محادثات سياسية حول هذا الموضوع وسوف أكون في وضع يسمح لي بالاجابة على هذا السؤال بعد هذه المحادثات**"(٦٠).

ويتضح من تصريح نهاونديان ان إيران اجرت محادثات لمعرفة الدوافع الحقيقية وراء تشكيل هكذا تكتل وفي هذا التوقيت بالذات.

عللت إيران ان قيام مجلس التعاون الخليجي كان لمواجهة الظروف التي استجدت في المنطقة والتي حرمت دول الخليج العربية من استقرارها الأمني السابق وتبعيتها للغرب فسعت لتشكيل نظام امني جديد في منطقة الخليج وبتوجيه من الولايات المتحدة الأمريكية التي رأت من الضروري ان تقوم باجراءات

لغرض حفظ الأمن وتقوية العلاقات مع دول الخليج العربية لغرض تأمين طرق تصدير النفط في الخليج نتيجة سد الفراغ النسبي الناتج عن انهيار منظمة المعاهدة المركزية، والتحولات الجارية في المنطقة[٦١].

وعلى الرغم من ان سفراء دول الخليج العربي المعتمدون في طهران سلموا نص ميثاق التعاون الى نائب رئيس الوزراء الإيراني للشؤون الخارجية محمد هاشمي، بعد قمة أبو ظبي المنعقدة في الخامس والعشرين من أيار ١٩٨١، الا ان الحكومة الإيرانية أعلنت عدم تأييدها لقيام مثل هكذا مجلس[٦٢]. وجاء الرفض الإيراني بصورة فورية اذ صرح علي خامنئي المتحدث باسم الثورة الإسلامية الإيرانية ان الاتفاق جاء ضد إيران، ولم يصدر عن إيران أي شيء اخر ذو طبيعة عملية لتجسيد هذا الرفض[٦٣]. ولأنها لم تتلق خبر تأسيس المجلس في أيار ١٩٨١ بالترحيب فان الحكومة الإيرانية جندت صحافتها للنيل منه والتشكيك في أهدافه واستجلاب العداء الدولي له، بل وصفته بأنه حلف عسكري أُسس للنيل من إيران، لتخوف قادة الدول الخليجية الست من انكشاف وضعهم "كملكيات سلطوية" اذا ما وصلت رياح الثورة الاسلامية الى بلدانهم[٦٤].

ونظرت إيران الى قرار تأسيس المجلس على انه قرار سعودي تحت غطاء خليجي، ومحاولة سعودية للسيطرة وفرض النفوذ على بقية دول الخليج الأصغر اقتصاد ومساحة، وعدته أداة لابعاد إيران عن شؤون المنطقة وانه حلف موجه ضدها، وخطوة للاندماج الاقتصادي والسياسي والعسكري سينتج عنه قوة إقليمية لها إمكانيات اكبر من إمكانيات إيران[٦٥].

وهنا تجدر الإشارة الى ان العلاقات الإيرانية–السعودية تحديداً كانت تشهد مزيداً من الاضطراب والقلق المبني على أساس سياسة التهديد والاطماع، وسبب الخلاف كان سعي الدولتين للامساك بقيادة منظمة الأوبك، ومحاولة الحصول على التفوق لقيادة منطقة الخليج، فضلاً عن المشاكل الإسلامية، والتحالف السعودي الأمريكي، والمساعدات التي تقدمها دول مجلس التعاون الخليجي وبصفة خاصة المملكة العربية السعودية والكويت الى العراق[٦٦].

لذلك؛ توقعت إيران ان قرار تشكيل المجلس هو قرار سعودي لإبعاد إيران تحديداً عن شؤون الخليج العربي، وضربها اقتصادياً.

وهذا بالضبط ما حدث في السنوات اللاحقة، اذ اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي سياسة داخل منظمة الأوبك من أهدافها توجيه ضربة الى الاقتصاد الإيراني وإيجاد أزمات مالية فيه. فقد عارضت دول مجلس التعاون الخليجي زيادة أسعار النفط بصورة عامة، وقامت بالإنتاج خارج الضوابط المتفق عليها في أوبك، وانتجت السعودية والكويت بشكل منفصل عن بقية الأعضاء وبشكل يومي ٣٠٠–٣٥٠ الف برميل

من المنطقة المحايدة بين العراق والسعودية، ووضعت الأموال الناتجة عن بيع هذا النفط في حساب مساعدة العراق، اذ تدفع بشكل قروض ومساعدات غير قابلة للتسديد[٦٧].

نفى الأمير سعود الفيصل[٦٨] وزير الخارجية السعودي في مؤتمر صحفي عقد في الأول من أيلول ١٩٨١ على هامش اختتام اجتماعات الدورة الأولى للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ان قيام المجلس يشكل محوراً عسكرياً او تكتلاً ضد احد وانما هو تجمع يخدم القضايا الخليجية والعربية والإسلامية، وله مردود إيجابي وفعال لاستقرار منطقة الخليج، كما أضاف ان اهداف المجلس واضحة في نظامه الأساس وبياناته التي أصدرها. وفي المؤتمر الصحفي ذاته اكد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الله بشارة ان وصف المجلس بانه محور عسكري يعود الى غايتين فاما انه نابع لسوء فهم عن طبيعة اعمال المجلس وأهدافه النبيلة او ان ذلك مجرد استعمال لعبارات نبتت مع تيارات سياسية استهدفت المنطقة خلال العشرين عام الماضية[٦٩].

وعلى الرغم من هذه التصريحات كان الموقف الإيراني شديد الحساسية من قيام مجلس التعاون الخليجي، نتيجة استبعاد إيران من التجمع الخليجي بالرغم من مشاركتها في بعض اتفاقيات التعاون التي سبقت انشاء المجلس، اذ انضمت إيران عام ١٩٧٦ الى العديد من المنظمات الخليجية؛ كالمنظمة الخليجية للاستشارات الصناعية، وانضمت عام ١٩٧٨ الى اتفاقية للحفاظ على البيئة البحرية. وبناءً على ذلك عدت إيران ان تأسيس المجلس كان بمثابة تجمع عربي خليجي معادياً لها، الامر الذي أدى الى عدم توان إيران عن ابداء شكوكها وتحفظها، واتضح ذلك من خلال العديد من التصريحات الرسمية التي صدرت عن القيادات الإيرانية والتي أعلنت فيها معارضتها لقيام تجمع عربي على الساحل الغربي من الخليج المواجه لها[٧٠].

ومن الأمور التي جعلت إيران تشكك في قيام المجلس الذي وُصف بأنه عائق أمام سلطة إيران والعراق والإسلام السياسي، انه كانت هناك فكرة إيرانية لتشكيل مثل هذا المجلس –كما ذكر سابقاً–، والذي كان يجب أن تكون إيران عضواً فيه، الا ان المجلس لم يتشكل بسبب معارضة العراق وشكوك بعض حكومات دول الخليج العربية في الدور الذي كان يقوم به الشاه[٧١]، وفي أعقاب انتصار الثورة الإسلامية في إيران وانهيار القوة الأمريكية في المنطقة، شعر الحكام بالخطر وانعدام الأمن حول مستقبل أنظمتهم في مواجهة انتشار الثورة الإسلامية، فحظيت مرة أخرى خطة تشكيل مجلس التعاون الخليجي باهتمام جاد، اذ عقد قادة الخليج بعد المؤتمر الإسلامي الثالث لرؤساء الدول في الطائف بالمملكة العربية السعودية اجتماعاً غير رسمي على هامش مؤتمر الطائف، نظراً لأن أحد الأسباب الرئيسة لتشكيل مجلس التعاون كان التعامل مع المخاطر التي هددت الدول الأعضاء في مجلس التعاون. كانت التدابير الأمنية والدفاعية

ضد جمهورية إيران الإسلامية هي الهدف الأكثر أهمية لدول مجلس التعاون الخليجي، وفي وقت تشكيلها طالبت الدول الأعضاء تشكيل المجلس على أسس اقتصادية وثقافية وسياسية باستثناء سلطنة عُمان التي طالبت بالاهتمام العسكري بالمجلس، وعارض الأعضاء جميعهم في البداية المطلب العُماني ووصفوه بأنه مدني، لكن بعد فترة وجيزة من محاولة الانقلاب في البحرين عام ١٩٨١ ونسبتها إلى إيران أثيرت قضايا الدفاع علناً وبشكل رسمي في المجلس(٧٢).

ونظرت إيران الى تشكيل المجلس بانه رد فعل على الخطاب المثالي الذي تميزت به السياسة الخارجية الإيرانية والذي اعتمد على فرضيات لم تحظ بشعبية كبيرة في دول الخليج العربية، اذ سعت إيران الى ربط الدول العربية بدلاً من حكوماتها والمطالبة بتصدير ثورة شيعية فقهية تطالب بالإسلام السياسي في دول سنية؛ هي الاكثر نشاطاً من الناحية السياسية، ونظراً لان معظم دول المنطقة ذات انظمة ملكية، رأوا ان عملية السياسة الخارجية الإيرانية تشكل تهديداً خطيراً لاستقرار انظمتها، الامر الذي ادى الى تبني اعضاء مجلس التعاون الخليجي موقفاً مؤيداً للعراق في حربه مع إيران، ولجأت الى التدابير الدولية والاقليمية وربط "**الحرب الاسلامية المفروضة وانتصارات إيران الاسلامية بأمن الامة العربية وانتهاك السيادة العراقية**"(٧٣). فضلاً عن ذلك قامت بارسال فيض من المساعدات المالية والاسلحة الى العراق، وتحميل إيران رفض جهود السلام جميعها، ومحاولة اقناع دول العالم بعدم شراء النفط من إيران؛ وعدم بيع السلاح لها، كما باركوا وفي خضم الحرب جهود الولايات المتحدة الأمريكية لتشكيل قوة الرد السريع(٧٤) في الخليج العربي(٧٥).

رأت إيران ان وظيفة المجلس الأساسية ما هي الا توحيد الدول العربية في الخليج العربي، والدعم الأحادي للعراق في حربه مع إيران(٧٦).

ويمكن القول ان الموقف الإيراني من مجلس التعاون الخليجي جاء نتيجة عوامل عدة، أهمها(٧٧):

١- تدهور العلاقات بشكل عام بين إيران ودول الخليج العربية، لاسيما بعد احداث البحرين التي اكدت شكوك دول المنطقة في حكومة الثورة ومخططاتها.

٢- خشية إيران من ان تتحول قوة المجلس المتزايدة لمساندة العراق، وعلى الرغم من ان العراق ليس عضواً فيه، الا انه عضو في اغلب المنظمات السابقة عليه.

٣- خوف إيران من مساندة دول الخليج العربية أي عمل أمريكي ضد إيران، بحكم الصداقة بين الولايات المتحدة والدول الخليجية الست، الامر الذي أدى الى تحذير الزعماء الإيرانيين من ان هذا الموقف سوف يواجه برد إيراني.

اعطى الموقع الاستراتيجي المهم لإيران، فضلاً عن عدد سكانها مركزاً مهيمناً وعمقاً استراتيجياً طبيعياً في الخليج، فكانت رؤية إيران للخليج انه ممر محلي وليس ممراً دولياً، وكان التهديد الرئيس – بالنسبة لإيران– لامن الخليج ينبع من التدخل الخارجي والوجود الأجنبي بالمنطقة. فكان شاه إيران يقوم بدور كبير كبديل عن الوجود الأجنبي، وبعد الثورة الإسلامية وقيام الجمهورية الإسلامية رأت إيران ان امن المنطقة يجب ان يكون شأناً داخلياً، فنادت بضرورة تشجيع التقارب الاقتصادي بين دول المنطقة بطريقة مشابهة لنموذج الاتحاد الأوروبي. ونتيجة لهذا المفهوم رفضت إيران الترتيبات الأمنية كافة والاتفاقيات التي تعقد مع دول خارج المنطقة بما فيهم العربية، اذ جاهدت منذ مطلع القرن العشرين على ابعاد معيار العروبة من استراتيجيات الأمن الخليجي، كما ان إيران تعد نفسها الرابط والموازن لطرفي الأمن بين دول آسيا الوسطى والخليج العربي(٧٨).

وهنا لابد من بيان ان الذي اعطى إيران المركز المهيمن والعمق الاستراتيجي لم يكن عدد السكان والموقع فحسب، بل جاءت أهمية إيران كذلك من القوة العسكرية التي تمتلكها موازن لامكانات دول الخليج الستة مجتمعة، فضلاً عن استيلائها على الجزر الإماراتية وادعاءاتها بالبحرين.

وبناء على تلك المعطيات، كان رفض إيران قيام مجلس التعاون الخليجي وارداً، لرؤيتها فيه تكتل عربي خليجي يبعدها عن منطقة الخليج ولاسيما ان اعلان قيام المجلس جاء بعد ثمانية اشهر من بدء الحرب العراقية–الإيرانية، وان هناك مبادرات خليجية للوقوف مع الجانب العراقي ومساندته.

وظلت إيران تنظر الى مجلس التعاون الخليجي بسبب الظروف الاستثنائية لنشأته، على انه تكريس لسياسة "استبعادية" تستهدفها بالدرجة الأولى، وان المجلس تهديد امني لإيران وإعلان للرغبة العربية في استبعادها من قرارات تتعلق بمستقبل الخليج. ونتيجة للدعم الذي قدمته دول المجلس الى العراق في حربه ضد إيران فان الإيرانيين اتهموا المجلس بأنه نشأ ليقوم بدور الوكيل الأمريكي في الخليج. بيد ان اهم خطر اقلق إيران هو ان يتحول المجلس الى اندماج سياسي واقتصادي عربي أوسع، وهذا يعني ان من الصعوبة على إيران ان تقبل بعضوية العراق في المجلس لأنه في تلك الحالة سيصبح تكتلاً امنياً عربياً يستهدفها. لذلك، فانه من المنظور الإيراني؛ ان أنماط التفاعلات التعاونية داخل المجلس يمكن ان ينظر اليها على انها تفاعلات صراعية طالما بقيت إيران مستبعدة من تلك العلاقات. وفرضت الحرب العراقية–الإيرانية وظروفها قيوداً على التحفظ والرفض العراقي على قرار استبعاده من عضوية المجلس، على العكس من إيران التي عبرت بصراحة عن نظرتها لمجلس التعاون الخليجي(٧٩).

اذ ابدى العراق تحفظاً نسبياً إزاء المجلس انعكس في تصريحات وزير خارجيته السابق سعدون حمادي الذي بين ان مثل هذا التحالف ينبغي تنفيذه في ضمن اطار الجامعة العربية، وعلى أية حال فان

العراق لا يقف ضد هذا المشروع[٨٠]. ورأى العراق انه بالرغم من مساهماته في مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي الخليجي منذ بداية سبعينيات القرن العشرين الا ان المجلس لم يضمه في عضويته، لكنه اعلن عن موافقته المبدئية واكد دعمه وتأييده لإنشاء المجلس، كما رفض الادعاءات الغربية القائلة ان المجلس موجه ضد العراق، واكد تأييده لأي تقارب بين دول الخليج العربية يتطور الى الوحدة العربية الشاملة. وفي الوقت نفسه بين العراق انه من غير المناسب ابعاده عن المجلس وهو يحارب بالنيابة عن اشقائه في هذا التجمع، ولديه مبررات سياسية وجغرافية واقتصادية وقومية، فضلاً عن امتلاكه المقومات كافة التي تربطه بدول الخليج العربية. والقى العراق باللوم في عدم انضمامه الى المجلس على المملكة العربية السعودية[٨١]. وعن لسان الرئيس العراقي السابق صدام حسين (١٩٧٩-٢٠٠٣)، ان الملك السعودي فهد بن عبد العزيز آل سعود (١٩٨٢-٢٠٠٥) فاتحه في هذا الموضوع على هامش مؤتمر القمة في عمّان، وانه عدّ "الفكرة ممتازة"، إلا انه ابدى بعض الملاحظات حول التوقيت والطريقة التي اعلن بها، اذ من الممكن تفسير عدم اشراك العراق في المجلس بان دول المجلس "شيء والعراق شيء اخر"، وهذا الامر –من وجهة نظر الرئيس العراقي السابق– يسبب له احراجاً امام الشعب العراقي الذي يحارب إيران بالنيابة عن اشقائه من التجمع الخليجي الوليد، وعبر الرئيس الأسبق صدام حسين عن رأيه بقيام مجلس التعاون قائلاً: "**انا قلبياً متألم غير اني عملياً أتمنى مزيداً من العلاقات التي تقوي المجموعة الخليجية على الأقل فلا تكون لقمة سائغة امام الأجنبي... وليس طريق توحيد السياسة بنقيض ذلك**"[٨٢].

كانت مسألة اثارة موضوع انضمام العراق في ذلك الوقت الذي شهد عملية التأسيس من شأنه احراج دول الخليج العربية لانه سيفترض الاسناد الرسمي الصريح له في حربه ضد إيران، ما يوسع دائرة الحرب لتشمل المنطقة بأسرها، وهو ما يصعد من احتمالات تدخل القوى العظمى العسكري في شؤون المنطقة، وهذا ما لا يريده العراق خلال فترة الثمانينيات من القرن العشرين[٨٣]. كما ان العراق كان آنذاك يعتمد على المساعدات المالية من دول الخليج العربية، وكان في أمس الحاجة الى تأييدها السياسي في حربه ضد إيران. وان استبعاد العراق من عضوية المجلس من الناحية الفعلية لم يكن عزلاً للعراق عن اطر التعاون الجماعي المشترك التي نشأت في عقد السبعينيات والتي شملت مجالات واسعة ومتنوعة، وكاد العراق ان يكون قاسماً مشتركاً بين اغلبها، فضلاً عن ان المجلس تحول الى قوة داعمة للموقف العراقي في الحرب، الامر الذي حال دون نجاح إيران في جذب عدد من الدول الصغيرة الى جانبها او ان تشق وحدة هذه الدول بدرجة تؤثر في الموقف العراقي في الحرب العراقية–الإيرانية. لهذه الأسباب يرجع الاختلاف في درجة حدة الاعتراض على تأسيس مجلس التعاون الخليجي بين إيران والعراق[٨٤].

شهدت العلاقات الإيرانية–الخليجية تراجعاً منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران حتى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين لأسباب عدة، ولم يستطع مجلس التعاون من اصلاح هذا التراجع بل ان قيامه كان احد أسباب ازدياد التوتر في العلاقات بين الجانبين، فضلاً عن اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية وتأييد دول الخليج العربية للعراق(٨٥). وارتبطت هذه المرحلة بمبدأ "تصدير الثورة" الذي عانت منه دول الخليج العربية وكانت بحساسية مفرطة بسبب تواجد أقليات شيعية فيها وبصفة خاصة في البحرين والمملكة العربية السعودية والكويت. وعلى الرغم من تذبذب العلاقات بسبب قضيتي اضطرابات البحرين والجزر الإماراتية الثلاث، الا انه قد استمرتا سلطنة عمان وقطر في علاقات قوية مع إيران، ولا سيما ان مضيق هرمز قد فرض بعضاً من خصوصية التعاون العسكري والأمني وتحديداً بين عُمان وإيران، وانضمت لهما بعد ذلك بدرجة اقل الكويت. ومع وصول التيار الإصلاحي الى السلطة في إيران المتمثلة بتولي علي اكبر هاشمي رفسنجاني (١٩٨٩–١٩٩٧) (٨٦) جاء الانفتاح الكبير مع السعودية، فكانت نقلة كبرى في توجه العلاقات الإيرانية–الخليجية نحو بداية مرحلة جديدة(٨٧).

وبشكل عام، واجهت علاقات إيران مع مجلس التعاون الخليجي في العقد الأول من الثورة الإسلامية العديد من التحديات كان سببها ان السلطات العربية اتهمت إيران بالتدخل في السيادة السياسية لهذه البلدان من خلال تصدير الثورة واثارة المعارضة وتعزيزها ضد حكومات هذه الدول(٨٨).

ويمكن تقييم الموقف الإيراني من خلال المواقف العربية والإقليمية والدولية آنذاك، اذ ان هناك دولاً دعمت تأسيس المجلس، ودولاً رحبت به، وأخرى كان لها تحفظ نتيجة أسباب أيديولوجية، فضلاً عن قيام بعض الدول بطلب الانتماء الى المجلس(٨٩)، الا ان المحصلة النهائية كانت استمرار العلاقات سواء الدولية أم الإقليمية أم العربية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وعلى الرغم من تحفظ العراق واستيائه الا انه وقف مع دول المجلس وكما بينا لظروف الحرب. في حين كانت إيران الدولة الوحيدة التي رأت فيه عائقاً امام سياستها الخارجية الجديدة ما بعد عام ١٩٧٩، ورفض لهذه السياسة، كما ان المجلس عكس وجهة النظر العربية برمتها والدولية لمنع تصدير الثورة الإسلامية ومحاربتها، ولاسيما ان إيران تمسكت بأفكار الثورة ومبادئها على حساب جيرانها العرب واصدقائها وبذلك كسبت أعداء كثيرين حتى عام ١٩٨٩.

ومن الأدلة على ان الموقف الدولي جاء داعماً لتشكيل المجلس من اجل الوقوف بوجه إيران، الرسائل التي أرسلتها رئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر (*Margaret Thatcher*)(٩٠) في التاسع عشر من شباط ١٩٨١ الى قادة سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ايدت

فيها مساعي هذه الدول لاقامة مجلس للتعاون، وشجعت الحكومة البريطانية دول الخليج العربية الست على بناء قدرات عسكرية متكاملة في وجه الاطماع الإيرانية مع التعاون سياسياً قدر الإمكان(٩١).

حاولت إيران في نهاية الحرب مراجعة علاقاتها مع الدول الأعضاء في المجلس، وقامت بتحسين علاقاتها مع البحرين والكويت ثم المملكة العربية السعودية(٩٢). وبعد ان تحسنت وتوسعت العلاقات السياسية والاقتصادية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، اعرب بعض قادة المجلس عن أملهم بأن تستطيع إيران والعراق الانضمام بسرعة الى مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية(٩٣).

وظل هذا الأمل مستبعداً وربما أراد بعض القادة مجاملة إيران بعد تحسن العلاقات بينهما، ووقوف إيران الى جانب الكويت عام ١٩٩٠، الا ان الأسباب التي عجلت من انشاء المجلس لازالت قائمة، بل ربما ستزداد سوءاً في المستقبل.

الخاتمة:

يعد قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية محصلة لمجمل التطورات الإقليمية والدولية والمحلية التي شهدتها منطقة الخليج العربي في إطار الوطن العربي، من الناحية السياسية والعسكرية، ومنذ أواخر عام ١٩٧٨، وليشكل هذا المجلس الأداة الإقليمية لتنظيم العمل الجماعي الخليجي المشترك في المجالات المختلفة.

ان انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية كان تجسيداً مؤسسياً لواقع تاريخي واجتماعي وثقافي ممتد، اذ تميزت الدول الأعضاء في المجلس بعمق الروابط الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وصولاً الى تعميق الروابط السياسية. لذلك عدت دول الخليج العربية مجلس التعاون عامل قوة في السياسة الدولية–الخليجية والإقليمية–الخليجية من اجل مواجهة التحديات الخارجية، في ظل الانقسام العربي وتصدعه بعد معاهدة السلام المصرية–"الإسرائيلية، ودخول العراق حرباً مع إيران، فرأت دول الخليج العربية ان حاجتها تكمن في التوجه الى تجمع إقليمي، بدأت تخطو اليه بعد الفراغ الاستراتيجي في المنطقة نتيجة الانسحاب البريطاني في بداية سبعينيات القرن العشرين.

وإزاء هذا التجمع الخليجي والمنظومة التعاونية الخليجية، وفي ظروف حرجة ومعقدة عاشتها الجمهورية الإيرانية الإسلامية شككت الحكومة الإيرانية بمجلس التعاون الخليجي وعدته حلفاً ضدها وضد الثورة الإسلامية ولاسيما بعد انحياز دول الخليج العربية لصالح العراق في حربه مع إيران، اذ رأت فيه تكتلاً خليجياً–غربياً تقوده المملكة العربية السعودية في المنطقة ضدها، وبتوجيه من الولايات المتحدة

الأمريكية. لإفشال الثورة الإسلامية في إيران وإلغاء فكرة ولاية الفقيه وتصدير الثورة. وبقيت إيران تتعامل مع مجلس التعاون على هذا الأساس خصوصاً ان فكرته الأولى كانت إيرانية ثم نادى بها العراق، لذلك عدت إيران ابعادها عن المجلس تعمداً من تلك الدول.

لم تستمر الحدة في التعامل بين إيران ودول مجلس التعاون طويلاً، اذ بانتهاء الحرب العراقية–الإيرانية وتغيير سياسة إيران الخارجية التي بنيت على الانفراج في العلاقات الدولية والخليجية منها بخاصة، عادت العلاقات لتتحسن نوعا ما.

الهوامش:

(١) محمد مقروف، المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ٢٠١٦، ص٢٥–٢٦؛ هدى هادي محمود، دول الخليج العربي من التعاون الى الاتحاد، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٢، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص٣٥٩.

(٢) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، دول الخليج العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال: من الانسحاب البريطاني الى غزو وتحرير الكويت (١٩٧١–١٩٩١)، المجلد ٥، دار الفكر العربي، مصر، ٢٠٠١، ص١١.

(٣) اكتشف النفط في البحرين عام ١٩٣٤، وتم تصدير اول شحنة عام ١٩٣٥، واكتشف النفط في السعودية والكويت عام ١٩٣٨، اما قطر فقد اكتشف النفط فيها عام ١٩٣٩ وهو العام الذي بدأت شركات النفط في البحث عن النفط في إمارات ساحل عمان وبصفة خاصة في أبو ظبي التي تم تصدير اول شحنة نفط منها عام ١٩٦٣، وتم تصدير أول شحنة نفط من سلطنة عمان عام ١٩٦٤. ينظر: زينب إبراهيم حسوني كبة، موقف مجلس التعاون الخليجي من قضايا محيطه العربي ١٩٨١–١٩٩١، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، ٢٠١٨، ص١٥.

(٤) المصدر نفسه، ص١٥.

(٥) **منظمة الدول المصدرة للبترول:** الاوبك (*Organisation of Patroleum Exporting Countries*)، تأسست عام ١٩٦٠ بدعوة من الحكومة العراقية الى اجتماع يضم الدول الكبرى المصدرة للبترول، وانعقد الاجتماع في بغداد للفترة ١٠–١٤ ايلول ١٩٦٠ بحضور ممثلين عن كل من العراق، وإيران، والكويت، والمملكة العربية السعودية وفنزويلا، وانبثق عن الاجتماع عقد اتفاقية إنشاء الأوبك كمنظمة دائمية ذات كيان دولي، اعضاؤه المؤسسون هم الدول الخمس التي حضرت اجتماع بغداد، وتم تسجيلها في الامم المتحدة في تشرين الثاني ١٩٦٠، واختيرت جنيف (سويسرا) مقراً لها ثم انتقل المقر الى فيينا (النمسا)، اعضاء المنظمة الحاليون (١٢) عضواً بعد ان انضم اليها الدول التالية: قطر، وليبيا، واندنوسيا، والإمارات العربية المتحدة، والجزائر، وانغولا. لا تعد المنظمة مؤسسة تجارية ولا تمارس اعمالاً تجارية ولا تبرم عقود بيع وشراء. والعامل المباشر لتأسيس منظمة أوبك كان

التخفيضات التي أجرتها شركات النفط الاحتكارية في الاسعار المعلنة من دون استشارة حكومات البلدان التي ينتج منها النفط متجاهلة مصالح هذه البلدان مما أدى إلى انخفاض معدل إيراداتها النفطية وبالتالي إرباك خططها التنموية. للمزيد ينظر: شعبي الامين وبوضياف فاطمة الزهراء، دور منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC في ضبط السوق الدولية للنفط، مذكرة شهادة ليسانس اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة، الجزائر، ٢٠١٧-٢٠١٨، ص٢٧-٢٩.

(٦) محمد صادق محمد اسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، ط١، مكتبة دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، (د.م)، ص٣٨-٣٩.

(٧) محمد مقروف، المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المصدر السابق، ص٢٧.

(٨) **الشاه محمد رضا بهلوي (١٩١٩-١٩٨٠):** ورث العرش الإيراني عام ١٩٤١ بعد تنازل والده الشاه رضا بهلوي (١٨٧٨-١٩٤٤) الذي ترك لولده فضلاً عن التاج اضخم ثروة في الشرق الأوسط في ذلك الوقت. كان اسلوبه في الحكم يشبه اسلوب والده مستخدماً العائدات النفطية لتوسيع الدولة بافراط الى جانب توسيع القوات المسلحة، بقي في الحكم حتى قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، وتوفي بمرض السرطان الذي اخفى سره حتى عن عائلته. أروند إبراهيميان، تاريخ إيران الحديثة، ترجمة مجدي صبحي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٤، ص٢٧٣-٢٧٤.

(٩) تصدير الثورة هو مشروع إيراني يهدف الى حماية ما اسمته إيران "المستضعفين في الأرض"، ويستند ذلك الى المادتين (١٥٢) و (١٥٤) من الدستور الإيراني اللتين تنصان صراحة على "حماية المستضعفين في الأرض"، و"الدفاع عن المسلمين في كل بقاع الأرض". ينظر: اشرف كشك، توتر العلاقات الإيرانية-الخليجية الأسباب والتداعيات وآليات المواجهة، دراسات استراتيجية، ٢٠١٦، ص٨؛ وينظر: دستور إيران الصادر عام ١٩٧٩ شاملا تعديلاته لغاية عام ١٩٨٩، ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٩، ص٢٩. Constituteproject.org

(١٠) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص١٠٧.

(١١) هاني جواد كاظم النجار، السياسة الخارجية لإيران في عهد الرئيس محمد خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥) دراسة تاريخية سياسية، ط١، مركز عين للدراسات والبحوث المعاصرة، ٢٠١٨، ص٤٣.

(١٢) محمود ابراهيم بسيوني، تطور العلاقات المصرية-السعودية في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية (١٩٨٠-٢٠٠٢)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الازهر، غزة، ٢٠١٢، ص٦٢.

(١٣) هاني جواد كاظم النجار، المصدر السابق، ص٢٢-٢٥.

(١٤) محمود إبراهيم بسيوني، المصدر السابق، ص٥٨-٥٩؛ قاعدة معلومات الملك خالد، جهود المملكة للمحافظة على التضامن العربي .www.kingkhalid.org.sa/searchHit

(١٥) هدى هادي محمود، المصدر السابق، ص٣٥٧.

(١٦) محمد مقروف، المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المصدر السابق، ص٣٤.

(١٧) احمد الباز، الثورة والحرب.. تشكيل العلاقات الإيرانية الخليجية، ط١، العربي للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٨، ص٤٩.

(١٨) **مبدأ نيكسون ١٩٦٩:** كان مجهوداً للاستعاضة عن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية المباشر في مناطق من العالم خطرة استراتيجياً، بقوة الدول المحلية التي كانت تخضع للنفوذ الأمريكي تماماً، وأولئك الذين يسمون "وكلاء حفظ السلام" هم الذين يحافظون على المصالح الأمريكية وتأمينها في مناطقهم، مثل إيران، "إسرائيل" والبرازيل، وهي البلاد التي عرفت باسم "صاحبة النفوذ الإقليمي". وللمزيد ينظر: ليلى بارودي ومروان بحيري، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط نيكسون–فورد–كارتر–ريغان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة دراسات ٦٧، ط١، لبنان، ١٩٨٤، ص٩٤.

(١٩) محمد صادق محمد إسماعيل، المصدر السابق، ص٣١–٣٢؛ احمد عبد الأمير الانباري، العلاقات الإيرانية–الخليجية وتطوراتها بعد العام ٢٠١١، مجلة دراسات دولية، العدد ٦٦، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص١٩١.

(٢٠) زينب إبراهيم حسوني كبة، المصدر السابق، ص٣٥–٣٦.

(٢١) تضمنت مبادرة بريجنيف للسلام في الشرق الاوسط نقاط عدة أهمها:

١– الدعوة الى عدم اقامة قواعد عسكرية اجنبية في منطقة الخليج او في الجزر القريبة منها.

٢– الدعوة الى عدم استعمال القوة العسكرية او التهديد باستعمالها.

٣– احترام الصفة الحيادية لدول منطقة الخليج العربي والامتناع عن توريطها في صراعات القوى الكبرى سواء أُتخذ ذلك طابع اشراكها في اية احلاف عسكرية بصورة مباشرة أم غير مباشرة.

اطلق الاتحاد السوفياتي المبادرة للسلام في الشرق الاوسط عموماً، وكانت تعني عدم الانسياق خلف المشاريع التي تروج لها الولايات المتحدة الأمريكية. للمزيد ينظر: صبري اسماعيل مقلد، العلاقات الأمريكية السوفياتية: مشكلات الأمن والتسلح في الثمانينات، ط١، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٧، ص٣١٠.

(٢٢) محمد صادق محمد إسماعيل، المصدر السابق، ص٣٢–٣٣؛ عبد الله الاشعل، الاطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، ١٩٨٣، ص١٨–١٩.

(٢٣) انطوان متي، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية (١٧٩٨–١٩٧٨)، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٣، ص٩٢.

(٢٤) **جابر الأحمد الصباح (١٩٢٨-٢٠٠٦)**: تلقى تعليمه في مدرسة المباركية في الكويت، وعين حاكماً لمنطقة الأحمدي النفطية (١٩٤٩-١٩٥٠)، وتولى رئاسة قسم المال والاقتصاد عام ١٩٥٩، وفي عام ١٩٦٢ عين وزيراً للمالية والصناعة والتجارة في اول وزارة بعد الاستقلال، واصبح عام ١٩٦٥ رئيساً للوزراء ثم ولياً للعهد (١٩٦٦-١٩٧٧)، واصبح اميراً لدولة الكويت عام ١٩٧٧ بعد وفاة الأمير صباح السالم الصباح، ليصبح بذلك الحاكم (١٣) من اسرة آل صباح، وثالث امير لدولة الكويت بعد الاستقلال. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي واخرون، موسوعة السياسة، ج٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، ١٩٨١، ص١٣؛ صحيفة القبس الالكتروني، الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد.. مسيرة عطاء باقية في القلوب، ١٤ كانون الثاني ٢٠١٩، https://alqabas.com/article

(٢٥) **الشيخ زايد بن سلطان (١٩١٨-٢٠٠٤)**: رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم أبو ظبي، ولد في مدينة العين التي كانت تعد اكبر المجمعات الحضرية في امارة أبو ظبي آنذاك، تلقى تعليمه على يد عالم دين الذي كان يسمى آنذاك "المطوع"، فحفظ القرآن الكريم وتعلم أصول الدين، تولى حكم امارة أبو ظبي عام ١٩٦٦، بعد خلع شقيقه الشيخ شخبوط وتولى المشيخة، وخلال المدة ١٩٦٧-١٩٧١ كان رئيس اتحاد الإمارات العربية، واصبح أول رئيس للدولة عام ١٩٧١، واكسبه هذا المنصب لقبه الدائم "الاب المؤسس". للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي واخرون، موسوعة السياسة، ج٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، ١٩٨٣، ص٣٢؛ الموقع الرسمي ديوان ولي عهد أبو ظبي، الاب المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل النهيان، https://www.cpc.gov.ae/ar-ae/theuae

(٢٦) عبد المحسن لافي الشمري، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠١٢، ص٤١؛ زينب إبراهيم حسوني كبة، المصدر السابق، ص٣٨-٣٩.

(٢٧) **الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود (١٩٣٤-٢٠١٢)**: ولد الأمير في مدينة الطائف، و تلقى تعليمه في مدرسة الأمراء ثم درس على أيدي كبار العلماء و المشايخ وواصل اطلاعه في الشئون السياسية و الدبلوماسية و الأمنية ، تقلد مناصب سياسية عدة وفي عام ١٩٧٥ تم تعيينه وزيراً للداخلية، وفي تشرين الثاني عام ٢٠١٠ اصبح ولياً للعهد ونائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية. للمزيد ينظر: الموقع الرسمي لجائزة الامير نايف بن عبد العزيز آل سعود العالمية، http://naifprize.org.sa/

(٢٨) احمد يونس زويد الجشعمي، مجلس التعاون الخليجي ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية والعسكرية بين دول الخليج العربي (١٩٨١-١٩٩٠)، مجلة جامعة بابل، العدد ٢، المجلد ٢٥، جامعة بابل، ٢٠١٧، ص٨٧٩.

(٢٩) **الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح (١٩٣٠-٢٠٠٨)**: ابن الامير عبد الله السالم الصباح اول حاكم لدولة الكويت المستقلة، بدأ حياته نائباً لرئيس دائرة البوليس والأمن، عين وزيراً للداخلية ١٩٦١-١٩٦٥، ثم ترأس اللجنة الوزارية لشؤون العمل ١٩٧٥-١٩٧٨، ليصبح ولياً للعهد في كانون الثاني ١٩٧٨، وفي الشهر التالي اصبح رئيساً

للوزراء، عرف عنه بساطته وانفتاحه على الناس. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي واخرون، ج٣، المصدر السابق، ص١٦٣.

(٣٠) عبد المحسن لافي الشمري، المصدر السابق، ص٤١.

(٣١) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص١١٢.

(٣٢) احمد يونس زويد الجشعمي، المصدر السابق، ص٨٧٩.

(٣٣) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص١١٢.

(٣٤) عبد المحسن لافي الشمري، المصدر السابق، ص٤١-٤٢.

(٣٥) احمد يونس زويد الجشعمي، المصدر السابق، ص٨٨٠.

(٣٦) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص١١٢-١١٣.

(٣٧) صحيفة الجزيرة السعودية، العدد ٣٠٩٦، السنة الثامنة عشر، ٥ شباط ١٩٨١، ص١. وللمزيد عن بيان الاجتماع ينظر: المصدر نفسه، ص٢٢.

(٣٨) جريدة الرأي العام الكويتية، العدد ٦٢٢٣، الاثنين ٩ اذار ١٩٨١، السنة ٢٠، ص١؛ جريدة الرأي العام الكويتية، العدد ٦٢٢٥، الأربعاء ١١ اذار ١٩٨١، السنة ٢٠، ص١.

(٣٩) **عبد الله يعقوب بشارة:** ولد في مدينة الكويت في السادس من تشرين الثاني ١٩٣٦، حاصل على إجازة في القانون الدولي من جامعة اكسفورد، وماجستير من جامعة سانت جونز بنيويورك، أمضى جل حياته العملية في مجال العمل الدبلوماسي السياسي، حيث التحق بوزارة الخارجية الكويتية عام ١٩٦١، وتولى منصب مدير مكتب وزير خارجية الكويت آنذاك للمدة بين ١٩٦٤-١٩٧١. ثم عين مندوباً دائماً لدولة الكويت في الامم المتحدة خلال المدة ١٩٧١-١٩٨١، ومثل دولة الكويت في مجلس الأمن عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩، كما تولى رئاسة مجلس الأمن في ١٩٧٩. شغل منصب أمين عام مجلس التعاون لمدة ١٢ عاما امتدت من شهر أيار ١٩٨١ لغاية شهر آذار ١٩٩٣، وكان اختياراً موفقاً ومناسباً لمرحلة التأسيس. ووثق بشارة تجربته تلك في كتاب قيم بعنوان: "عبد الله بشارة... بين الملوك والشيوخ والسلاطين" -يوميات أمين عام مجلس التعاون ١٩٨١-١٩٩٣. نال العديد من الأوسمة من دول مجلس التعاون، وبعض الدول العربية، وحصل على وسام (قائد) الممنوح من الامبراطورية البريطانية. للمزيد ينظر: احمد الشيخ عبد الله الفضالة، شخصيات في مسيرة امانة مجلس التعاون.. عبد الله يعقوب بشارة (١)، جريدة اخبار الخليج، البحرين، تاريخ النشر ٧ أيار ٢٠١٨،

http://akhbar-alkhaleej.com/news

(٤٠) صحيفة الرياض السعودية، العدد ٤٨٤٣، السنة السابعة عشر، الأربعاء ٢٧ أيار ١٩٨١، ص٧.

(٤١) تتمثل أهداف مجلس التعاون الأساسية فيما يلي:

١- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا الى وحدتها.

٢- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
٣- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الآتية: الشئون الاقتصادية والمالية. الشئون التجارية والجمارك والمواصلات. الشئون التعليمية والثقافية. الشئون الاجتماعية والصحية. الشئون الاعلامية والسياحية. الشئون التشريعية والادارية.
٤- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وانشاء مراكز بحوث علمية واقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

للمزيد ينظر: الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،
https://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC

(٤٢) عبد المحسن لافي الشمري، المصدر السابق، ص٤٣-٤٤.

(٤٣)عبد الحكيم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية-الإيرانية واثرها في دول الخليج العربي، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢٤هـ، ص١٤١.

(٤٤) مصطفى عبد القادر النجار واخرون، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط١، ١٩٨٤، ص٢٣٤.

(٤٥) **حلف بغداد:** منظمة دفاعية لتشجيع الأهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية المشتركة للدول التي أسستها تركيا والعراق وبريطانيا وباكستان وإيران عام ١٩٥٥، وكان الغرض الرئيس من الحلف منع توغل الشيوعية وتعزيز السلام في الشرق الأوسط، ووقعت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقيات فردية مع كل دول الحلف الا انها لم تنضم رسمياً له لكن استمرت في دعم المنظمة، تم تغيير الاسم الى منظمة المعاهدة المركزية (*CENTO*) بعد انسحاب العراق منه عام ١٩٥٩، وأدت الثورة الإيرانية الى انسحاب إيران من السينتو عام ١٩٧٩، ثم انسحبت باكستان في العام نفسه، ومن ثم حلت المنظمة رسمياً. للمزيد ينظر:

The Baghdad Pact (1955) and the Central Treaty Organization (CENTO), U.S. DEPARTMENT of STATEA, ARCHIVE, Information released online from January 20. 2001 to January 20, 2009, https://state.gov/r/pa/ho/time/lw

(٤٦) علي حسين علي، أمن الخليج العربي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٢، ص١١٠-١١٢.

(٤٧) مصطفى عبد القادر النجار واخرون، المصدر السابق، ص٢٣٧.

(٤٨) **أحمد حسن البكر (١٩١٤-١٩٨٢):** ولد في تكريت واكمل فيها دراسته الابتدائية، ثم دخل دار المعلمين في بغداد، والتحق بالكلية العسكرية عام ١٩٣٨ وتخرج منها برتبة ملازم ثان، ساهم في انقلاب تموز ١٩٥٨ وكان برتبة عقيد، وفي تشرين الأول من العام ذاته اعتقل واجبر على التقاعد بعد تورطه بمحاولة انقلابية فاشلة ضد عبد الكريم قاسم. أصبح رئيساً للوزراء في ٨ شباط ١٩٦٣، وفي انقلاب الثامن عشر من تشرين الثاني للعام ذاته عين

نائباً لرئيس الجمهورية من دون صلاحيات حقيقية، فآثر بعد مدة وجيزة الاستقالة. اعتقل في أيلول ١٩٦٤ مع مجموعة من البعثيين بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم، وبعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ العسكري أصبح رئيساً للجمهورية، وفي السادس عشر من تموز ١٩٧٩ اطاح به صدام حسين واجبره على الاستقالة. وتوفي في بغداد ودفن فيها. للمزيد ينظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط٢، العارف للمطبوعات، العراق، ٢٠١٣، ص٥١-٥٢.

(٤٩) زهير قاسم محمد السامرائي، الموقف العربي والاقليمي من قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٧١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٥، ص٧٠.

(٥٠) مصطفى عبد القادر النجار واخرون، المصدر السابق، ص٢٣٧.

(٥١) عبد الحكيم عامر الطحاوي، المصدر السابق، ص١٤٧.

(٥٢) مصطفى عبد القادر النجار واخرون، المصدر السابق، ص٢٣٨.

(٥٣) عبد الحكيم عامر الطحاوي، المصدر السابق، ص١٥٠.

(٥٤) مصطفى عبد القادر النجار واخرون، المصدر السابق، ص٢٣٩.

(٥٥) عبد الحكيم عامر الطحاوي، المصدر السابق، ص١٥٠-١٥١.

(٥٦) مصطفى عبد القادر النجار واخرون، المصدر السابق، ص٢٣٩.

(٥٧) عبد الحكيم عامر الطحاوي، المصدر السابق، ص١٥٢-١٥٣.

(٥٨) احمد الباز، المصدر السابق، ص٦٨.

(٥٩) عبد الحكيم عامر الطحاوي، المصدر السابق، ص١٧٠.

(٦٠) صحيفة الجزيرة السعودية، العدد ٣١٩٠، السنة الثامنة عشر، الاحد ١٠ ايار ١٩٨١، ص١.

(٦١) بيژن اسدي، علائق و استراتژي آمريكا در خليج فارس، دفتر مطالعات سياسي و بين المللي، أبان، تهران، ١٣٦٦، ص٤٦٢-٤٦٣.

(٦٢) هاني جواد كاظم النجار، المصدر السابق، ص٣٤-٣٥.

(٦٣) نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل، ط٢، سلسلة اطروحات الدكتوراه (٢٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠٠٢، ص١٣٧؛ عبد الحكيم عامر الطحاوي، المصدر السابق، ص١٧٠.

(٦٤) احمد الباز، المصدر السابق، ص٦٨.

(٦٥) المصدر نفسه، ص٦٨-٦٩؛ عبد الحكيم عامر الطحاوي، المصدر السابق، ص١٧٠.

(٦٦) صفاء محمد عبد ساجت، العلاقات الإيرانية-الإماراتية ١٩٧١-١٩٩٧، ط ١، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، ٢٠١٩، ص٤٥٠-٤٥١.

(٦٧) المصدر نفسه، ص٤٥١.

(٦٨) **الأمير سعود الفيصل (١٩٤٠-٢٠١٥)**: الابن الثالث للملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود، ولد في الطائف، حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة برنستون الأمريكية. شغل اثر تخرجه العديد من المناصب الحكومية المهمة قبل ان يصبح وزيراً للخارجية عام ١٩٧٥، وهو من الشخصيات الرئيسة والطموحة في العائلة السعودية. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي واخرون، ج٣، المصدر السابق، ص١٦٩؛ سيرة سعود الفيصل على الموقع الالماني

https://www.munzinger.de/search/go/document.jspsdvm Munzinger IBA

(٦٩) صحيفة الجزيرة السعودية، العدد ٣٢٩٥، السنة الثامنة عشر، الخميس ٣ ايلول ١٩٨١، ص١١.

(٧٠) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص١٢١.

(٧١) همايون الهى، خليج فارس ومسائل أن، نشر قومس، تهران، ١٣٩٥، ص٤٢١.

(٧٢) احسان برزكرى، ايران هراسى بهانه گسترش همكارى هاى نظامى شورای همكارى خليج فارس، مركز بين المللى مطالعات صلح، در دى ١٤، ١٣٩١، http://peace-ipsc.org/fa/

(٧٣) هادي صادقي اول و جعفر نقدى عشرت آباد، روابط إيران و دز منطقه اى شورای همكارى خليج فارس، سياست جهانى، فصلنامه علمي پژوهشي سياست جهانى، دورة سوم، شمارة چهارم، زمستان ١٣٩٣، ص١٦١.

(٧٤) **قوات الرد السريع او التدخل السريع**: هي القوة التي شكلتها الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي من آذار ١٩٨٠ من اجل التدخل العسكري في الخليج العربي والمناطق المتاخمة في حالات الطوارئ لحماية مصالحها، وحاولت الولايات المتحدة ان تخلق انطباعاً بان تشكيل هذه القوة كان رداً على التدخل العسكري السوفياتي في افغانستان. ينظر: صفاء محمد عبد ساجت، المصدر السابق، ص٣٦٠.

(٧٥) هادي صادقي اول و جعفر نقدى عشرت آباد، منبع قبلي، ص١٦٢.

(٧٦) نسخ جابى روزنامه همشهري، آشنايى با شورای همكارى خليج فارس، دوشنبه ٩ دى ١٣٨٧، https://www.hamshahrionline.ir/news

(٧٧) عبد الله الاشعل، المصدر السابق، ص٣٠؛ محمد مقروف، المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المصدر السابق، ص٥٠.

(٧٨) محمد مقروف، المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المصدر السابق، ص١٠٢.

(٧٩) محمد السعيد ادريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ط١، سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠٠٠، ص٤٩٠.

(٨٠) نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص١٣٥؛ محمد مقروف، المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المصدر السابق، ص٤٧.

(٨١) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص١١٩-١٢٠؛ زينب ابراهيم كبة، المصدر السابق، ص٤٧.

(٨٢) نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص١٣٦.

(٨٣) علي حسين علي، المصدر السابق، ص٢٣٠.

(٨٤) محمد السعيد ادريس، المصدر السابق، ص٤٩١.

(٨٥) احمد عبد الأمير الانباري، المصدر السابق، ص١٩١-١٩٢.

(٨٦) **علي اكبر هاشمي رفسنجاني (١٩٣٤-٢٠١٧)**: ولد لعائلة ريفية غنية، درس في حوزة قم، وتعرض للسجن والتعذيب خلال مرحلة الستينيات من القرن العشرين مرات عدة. تقلد بعد الثورة الإسلامية ١٩٧٩ العديد من المناصب البارزة بما فيها منصب رئاسة الجمهورية (١٩٨٩-١٩٩٧)، ورئاسة مجلس تشخيص مصلحة النظام (١٩٨٩-٢٠١٧)، ويعد الشخص الاكثر أهمية بعد القائد الأعلى. ينظر: أروند إبراهيميان، المصدر السابق، ص٢٧١.

(٨٧) محمد مقروف، العلاقات الخارجية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠١٠، ص١٥.

(٨٨) هادي صادقي اول و جعفر نقدى عشرت آباد، منبع قبلى، ص١٦٢.

(٨٩) للمزيد عن المواقف العربية والاقليمية والدولية ينظر: جمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ص١١٩-١٢٤؛ ثامر احمد عطية ، نشأة مجلس التعاون الخليجي وردود الفعل الاقليمية والدولية ، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، العدد ٤١ ، المجلد ٢ ، النجف الاشرف ، ٢٠١٦، ص٨٨-٩٢ ؛ نايف علي عبيد ، المصدر السابق ، ص١٣٥؛ محمد مقروف ، المتغيرات الاقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المصدر السابق ، ص٤٨، ٥٠.

(٩٠) **مارجريت تاتشر (١٩٢٥-٢٠١٣)**: رئيسة وزراء بريطانيا للمدة ١٩٧٩-١٩٩٠، وكانت مدة حكمها هي الاطول في بلدها خلال القرن العشرين، ولدت في مدينة جرانتهام التجارية في لنكولنشير، درست الكيمياء في جامعة أكسفورد، ثم درست القانون ومارست المحاماة، وفي عمر (٣٣) اصبحت عضواً في مجلس العموم عن حزب المحافظين، وفي ١٩٦١ منحت أول وظيفة وزارية لها، اذ اصبحت السكرتير البرلماني المشترك لوزارة معاشات التقاعد والضمان القومي، وتولت وزارة التربية والعلوم عام ١٩٧٠، اصبحت زعيمة حزب المحافظين عام ١٩٧٥ ومنذ ذلك الوقت لقبت بـ"المرأة الحديدية"، وفي عام ١٩٧٩ اكتسح حزبها حزب العمال واصبحت اول امرأة تتولى منصب رئيس الوزراء في تاريخ بريطانيا العظمى. وبعد سلسلة من السكتات الدماغية توفيت في لندن نتيجة سكتة دماغية اخرى عن عمر (٨٧). للمزيد ينظر: مصطفى محمد علي عبد الله، ترجمة كتاب (مارجريت تاتشر)

للكاتبة: انجيلا ليفين، رسالة ماجستير في الترجمة غير منشورة، كلية اللغات، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، ٢٠١٥، ص٤-٤٧؛

www.history.com/news/10-things-you-may-not-know-about-margaret-thatcher

(٩١) صفاء محمد عبد ساجت، المصدر السابق، ص٤٣٥.

(٩٢) هادي صادقي اول و جعفر نقدى عشرت آباد، منبع قبلى، ص١٦٣.

(٩٣) بيژن اسدي، منبع قبلي، ص٤٧٣.

المصادر:

اولاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

١- الامين، شعبي وبوضياف فاطمة الزهراء، دور منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC في ضبط السوق الدولية للنفط، مذكرة شهادة ليسانس اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة، الجزائر، ٢٠١٧-٢٠١٨.

٢- بسيوني، محمود ابراهيم، تطور العلاقات المصرية-السعودية في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية (١٩٨٠-٢٠٠٢)، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم الانسانية، جامعة الازهر، غزة، ٢٠١٢.

٣- الشمري، عبد المحسن لافي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠١٢.

٤- السامرائي، زهير قاسم محمد، الموقف العربي والاقليمي من قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٧١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٥.

٥- عبد الله، مصطفى محمد علي، ترجمة كتاب (مارجريت تاتشر) للكاتبة: انجيلا ليفين، رسالة ماجستير في الترجمة غير منشورة، كلية اللغات، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، ٢٠١٥.

٦- علي، علي حسين، أمن الخليج العربي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٢.

٧- كبة، زينب إبراهيم حسوني، موقف مجلس التعاون الخليجي من قضايا محيطه العربي ١٩٨١-١٩٩١، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، ٢٠١٨.

٨- مقروف، محمد، العلاقات الخارجية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠١٠.

٩- ـــــــــــــــ، المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ٢٠١٦.

ثانياً: الكتب العربية والمعربة

١- إبراهيميان، أروند، تاريخ إيران الحديثة، ترجمة مجدي صبحي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٤.

٢- ادريس، محمد السعيد، النظام الإقليمي للخليج العربي، ط١، سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠٠٠.

٣- إسماعيل، محمد صادق محمد، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، ط١، مكتبة دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، (د.م).

٤- الاشعل، عبد الله، الاطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، ١٩٨٣.

٥- النجار، مصطفى عبد القادر واخرون، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط١، ١٩٨٤.

٦- بارودي، ليلى ومروان بحيري، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط نيكسون-فورد-كارتر-ريغان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة دراسات ٦٧، ط١، لبنان، ١٩٨٤.

٧- الباز، احمد، الثورة والحرب.. تشكيل العلاقات الإيرانية الخليجية، ط١، العربي للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٨.

٨- ساجت، صفاء محمد عبد، العلاقات الإيرانية-الإماراتية ١٩٧١-١٩٩٧، ط ١، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، ٢٠١٩.

٩- الطحاوي، عبد الحكيم عامر، العلاقات السعودية-الإيرانية واثرها في دول الخليج العربي، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢٤هـ.

١٠- قاسم، جمال زكريا، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، دول الخليج العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال: من الانسحاب البريطاني الى غزو وتحرير الكويت (١٩٧١-١٩٩١)، المجلد ٥، دار الفكر العربي، مصر، ٢٠٠١.

١١- متي، انطوان، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية (١٧٩٨-١٩٧٨)، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٣.

١٢- مقلد، صبري اسماعيل، العلاقات الأمريكية السوفياتية: مشكلات الأمن والتسلح في الثمانينات، ط١، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٧.

١٣- النجار، هاني جواد كاظم، السياسة الخارجية لإيران في عهد الرئيس محمد خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥) دراسة تاريخية سياسية، ط١، مركز عين للدراسات والبحوث المعاصرة، ٢٠١٨.

ثالثاً: الموسوعات

١- الزبيدي، حسن لطيف، موسوعة السياسة العراقية، ط٢، العارف للمطبوعات، العراق، ٢٠١٣.

٢- الكيالي، عبد الوهاب واخرون، موسوعة السياسة، ج٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، ١٩٨١.

٣- ــــــــــــــــــــــ، موسوعة السياسة، ج٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، ١٩٨٣.

رابعاً: البحوث المنشورة

١- الانباري، احمد عبد الأمير، العلاقات الإيرانية-الخليجية وتطوراتها بعد العام ٢٠١١، مجلة دراسات دولية، العدد ٦٦، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٦.

٢- الجشعمي، احمد يونس زويد، مجلس التعاون الخليجي ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية والعسكرية بين دول الخليج العربي (١٩٨١-١٩٩٠)، مجلة جامعة بابل، العدد ٢، المجلد ٢٥، جامعة بابل، ٢٠١٧.

٣- عطية، ثامر احمد، نشأة مجلس التعاون الخليجي وردود الفعل الاقليمية والدولية، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، العدد ٤١، المجلد ٢، النجف الاشرف، ٢٠١٦.

٤- الفضالة، احمد الشيخ عبد الله، شخصيات في مسيرة امانة مجلس التعاون.. عبد الله يعقوب بشارة (١)، جريدة اخبار الخليج، البحرين، تاريخ النشر ٧ أيار ٢٠١٨،

http://akhbar-alkhaleej.com/news

٥- كشك، اشرف، توتر العلاقات الإيرانية-الخليجية الأسباب والتداعيات وآليات المواجهة، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، البحرين، ٢٠١٦.

٦- محمود، هدى هادي، دول الخليج العربي من التعاون الى الاتحاد، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٢، جامعة بغداد، ٢٠١٦.

خامساً: الصحف

١- جريدة الرأي العام الكويتية، العدد ٦٢٢٣، الاثنين ٩ اذار ١٩٨١، السنة ٢٠.

٢- جريدة الرأي العام الكويتية، العدد ٦٢٢٥، الأربعاء ١١ اذار ١٩٨١، السنة ٢٠.

٣- صحيفة الجزيرة السعودية، العدد ٣٠٩٦، السنة الثامنة عشر، ٥ شباط ١٩٨١.

٤- صحيفة الجزيرة السعودية، العدد ٣١٩٠، السنة الثامنة عشر، الاحد ١٠ ايار ١٩٨١.
٥- صحيفة الجزيرة السعودية، العدد ٣٢٩٥، السنة الثامنة عشر، الخميس ٣ ايلول ١٩٨١.
٦- صحيفة الرياض السعودية، العدد ٤٨٤٣، السنة السابعة عشر، الأربعاء ٢٧ أيار ١٩٨١.

سادساً: المواقع الالكترونية

١- الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، https://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC
٢- دستور إيران الصادر عام ١٩٧٩ شاملاً تعديلاته لغاية عام ١٩٨٩، ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٩، Constituteproject.org
٣- سيرة سعود الفيصل على الموقع الالماني
Munzinger IBA; https://www.munzinger.de/search/go/document.jspsdvm
٤- صحيفة القبس الالكتروني، الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد.. مسيرة عطاء باقية في القلوب، ١٤ كانون الثاني ٢٠١٩، https://alqabas.com/article
٥- قاعدة معلومات الملك خالد، جهود المملكة للمحافظة على التضامن العربي www.kingkhalid.org.sa/searchHit.
٦- الموقع الرسمي ديوان ولي عهد أبو ظبي، الاب المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل النهيان، https://www.cpc.gov.ae/ar-ae/theuae
٧- الموقع الرسمي لجائزة الامير نايف بن عبد العزيز آل سعود العالمية، http://naifprize.org.sa/
8- **The Baghdad Pact (1955) and the Central Treaty Organization (CENTO), U.S. DEPARTMENT of STATEA, ARCHIVE, Information released online from January 20. 2001 to January 20, 2009, https://state.gov/r/pa/ho/time/lw**
9- www.history.com/news/10-things-you-may-not-know-about-margaret-thatcher

المصادر الفارسية:

١- اسدي، بيژن، علائق و استراتژي آمريكا در خليج فارس، دفتر مطالعات سياسي و بين المللي، أبان، تهران، ١٣٦٦.

٢- اول، هادي صادقي وجعفر نقدى عشرت آباد، روابط إيران و دز منطقه اى شورای همكارى خليج فارس، سياست جهانى، فصلنامه علمي پژوهشي سياست جهانى، دورة سوم، شمارة چهارم، زمستان ١٣٩٣

٣- برزكرى، احسان، ايران هراسى بهانه گسترش همكارى هاى نظامى شورای همكارى خليج فارس، مركز بين المللى مطالعات صلح، در دى ١٤، ١٣٩١، http://peace-ipsc.org/fa/

٤- الهي، همايون، خليج فارس ومسائل أن، نشر قومس، تهران، ١٣٩٥.

٥- نسخ جابى روزنامه همشهري، آشنايى با شورای همكارى خليج فارس، دوشنبه ٩ دى ١٣٨٧، https://www.hamshahrionline.ir/news